الكويت رئيساً ومصر نائباً

مجلس جديد للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

تولى المدير العام لمؤسسة الموانئ الكويتية، ورئيس اتحاد الموانئ العربية الشيخ يوسف عبد الله صباح الناصر، منصب الرئيس التنفيذي للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وذلك بعد نجاحه بالانتخاب.

وذكرت الأكاديمية العربية، أن ذلك جاء في اجتماع جمعيتها العامة الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي (فيديو كونفرانس) بمشاركة الأمين العام لجامعة الدول العربية المساعد لشؤون الاقتصادية السفير كمال حسن علي.

وفي هذا الصدد قال الشيخ يوسف العبدالله الصباح: "إننا نسعى لدفع عالم النقل البحري إلى مصافي دول العالم وننهض به لنكون بالمقدمة سواسية بالدول المتقدمة».

الشيخ يوسف العبد الله

ويضم المجلس التنفيذي الجديد 9 دول هي الكويت (رئيساً) ومصر (نائباً) إضافة إلى الأردن والسعودية واليمن وفلسطين وموريتانيا وليبيا والسودان.

والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري هي منظمة تعليمية متخصصة في العلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، تابعة لجامعة الدول العربية، تهدف إلى التعليم التدريب الأعمال البحثية ولها أفرع متعدد حول العالم.

في ضوء تفاقم عجز الميزانيات جراء التداعيات السلبية وانخفاض أسعار النفط

«المركز»: ارتفاع الإصدارات السيادية الخليجية خلال النصف الأول من 2020 بنسبة 40 بالمئة

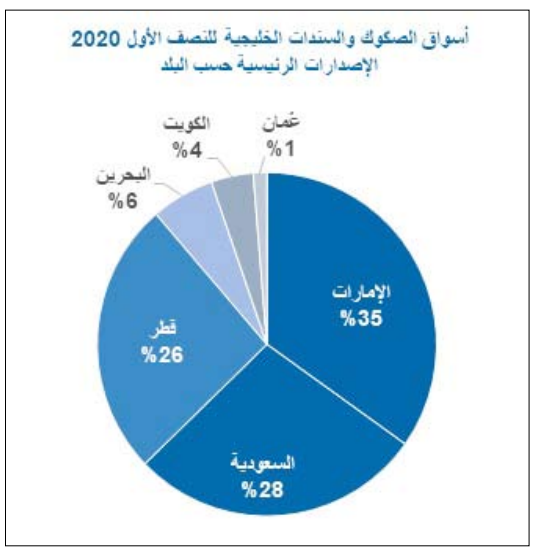

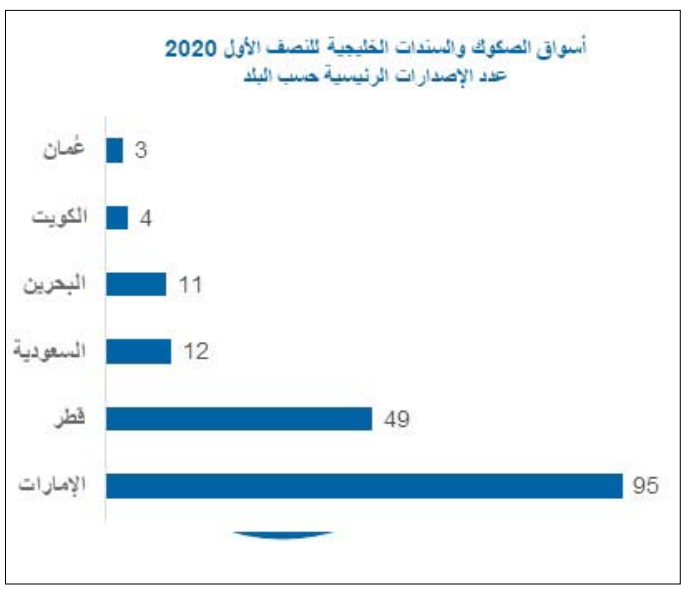

إجمالي إصدارات الصكوك والسندات الأولية الخليجية تسجل 70.7 مليار دولار

أصدر المركز المالي الكويتي «المركز» تقريره الأخير بعنوان: «أسواق الصكوك والسندات الخليجية ñ النصف الأول 2020» الذي يسلط الضوء على إصدارات الصكوك والسندات المصدرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2020. وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من انخفاض حجم الإصدارات الأولية في الربع الأول من عام 2020 بسبب تداعيات انتشار جائحة كوفيد19-، إلا أن سوق السندات الأولي استعاد نشاطه في الربع الثاني حيث بلغت الإصدارات السيادية الخليجية 42.3 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2020. وتسبب انتشار جائحة كوفيد19- والانخفاض الحاد في أسعار النفط في تراجع نمو اقتصادات الدول الخليجية، مما ساهم في تفاقم عجز الميزانيات لديها وارتفاع حاجتها للتمويل.

ولقد كان لأسواق الدين العام دوراً مهم في توفير التمويل لتلك الدول، حيث بلغ إجمالي إصدارات الصكوك والسندات الأولية الخليجية 70.7 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2020 بارتفاع قدره 9% على أساس سنوي مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 65.0 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من 2019. كما بلغت عدد الإصدارات الأولية 174 إصدار خلال النصف الأول من 2020 مقارنة بـ229 إصدار خلال النصف الأول من 2019.

اصدارات الصكوك والسندات

يتألف سوق الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون الخليجي من الصكوك والسندات الصادرة من قبل الحكومات والشركات أو المؤسسات المالية لأغراض التمويل وتكون مقومة سواء بالعملات المحلية أو الأجنبية. ولقد بلغ إجمالي الإصدارات في سوق الصكوك والسندات الخليجية 70.7 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من 2020 بارتفاع قدره 9% مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 65.0 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من 2019.

التوزيع الجغرافي للإصدارات

تصدّرت الإمارات العربية المتحدة إجمالي إصدارات سوق السندات والصكوك الخليجية في النصف الأول من 2020 بقيمة إجمالية بلغت 24.6 مليار دولار أمريكي أو 35% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية من خلال 95 إصداراً. وتلاها السعودية بنسبة 28% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية، وجاءت قطر في المركز الثالث بنسبة 26% من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية في حين بلغت حصة الإصدارات الكويتية 2.8 مليار دولار أمريكي أو 4 % من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية.

الإصدارات السيادية

وخلال النصف الأول من 2020، بلغت الإصدارات الأولوية السيادية الخليجية 42.3 مليار دولار أمريكي، بارتفاع قدره 40% على أساس سنوي، مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 30.1 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من 2019. كما بلغت إصدارات الشركات 28.5 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من 2020، بانخفاض قدره 18% على أساس سنوي مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 34.9 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من 2019.

السندات التقليدية

ارتفعت إصدارات السندات التقليدية خلال النصف الأول من 2020 بنسبة 16 % مقارنة بعام 2019، حيث بلغت إصدارات النصف الأول من 2020 من السندات التقليدية 55.5 مليار دولار أمريكي، أو ما نسبته 79 % من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات لدول مجلس التعاون. أما إصدارات الصكوك، فتراجعت بنسبة 10 % لتبلغ 15.2 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من 2020، مقارنة مع 17.0 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من 2019، وتمثل إصدارات الصكوك 21 % من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات الخليجي في عام 2020.

توزيع القطاعات

تصدر القطاع الحكومي من حيث إجمالي قيمة الإصدارات في عام 2020، بقيمة إجمالية بلغت 42.3 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 60 % من إجمالي المبالغ المجمعة. في حين حل القطاع المالي في المرتبة الثانية، بقيمة إجمالية بلغت 26.4 مليار دولار أمريكي بنسبة 37% من إجمالي الصكوك والسندات.

مدة الاستحقاق

هيمنت الإصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها من خمس الى عشر سنوات على إجمالي إصدارات السندات، بقيمة إجمالية بلغت 21.3 مليار دولار أمريكي من خلال 31 إصداراً، بما يمثل نسبة 30% من السوق. في حين بلغت الاصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها ما بين عشر إلى ثلاثين سنة 21.3 مليار دولار أمريكي من خلال 23 إصداراً.

حجم الإصدارات

وتراوح حجم إصدارات الصكوك والسندات الخليجية في النصف الأول من 2020 ما بين 5 مليون دولار أمريكي إلى 5 مليارات دولار. وتفوقت الإصدارات التي تبلغ قيمتها مليار دولار أمريكي أو أكثر، حيث بلغت قيمتها الإجمالية 51.5 مليار دولار أمريكي، بما يمثل 73% من إجمالي قيمة الإصدارات.

هيكل العملات

وهيمنت الإصدارات المقومة بالدولار الأميركي على سوق الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من 2020، بقيمة إجمالية بلغت 59.0 مليار دولار أمريكي بنسبة 83% وذلك من خلال عدد 109 من الإصدارات. وتلاها الإصدارات المقومة بالريال السعودي بقيمة تعادل 5.5 مليار دولار أمريكي بما يمثل نسبة 8% من مجموع المبالغ المصدرة من خلال 5 إصدارات.

التصنيفات الائتمانية

وخلال النصف الأول من 2020، حصل ما نسبته 80 % من إصدارات الشركات والحكومات على تصنيف ائتماني واحد أو أكثر من قبل إحدى وكالات التصنيف الائتمانية التالية: موديز، وستاندرد آند بورز، وفيتش، وكابيتال إنتلجنس.

الإدراج

وخلال النصف الأول من 2020، تم إدراج 113 إصدار من أصل 174 إصداراً من الصكوك والسندات الخليجية أو ما نسبته 65% من عدد الإصدارات بقيمة إجمالية بلغت 67.6 مليار دولار أمريكي. ويعد سوق لندن للأوراق المالية السوق الأكبر حجماً من حيث قيمة الإصدارات الأولية، حيث بلغت القيمة الإجمالية 32.7 مليار دولار أمريكي من خلال 50 إصداراً.

السندات والصكوك القائمة

وكما في 30 يونيو 2020، بلغ إجمالي إصدارات السندات والصكوك الخليجية القائمة 643.3 مليار دولار أمريكي. وهيمنت الإصدارات الحكومية على إجمالي قيمة الإصدارات أو ما نسبته 58 % من إجمالي قيمة الإصدارات. وبالمقابل، هيمن القطاع المالي على قطاع الشركات، حيث استحوذ على 23 % من إجمالي قيمة الإصدارات.

وبالنسبة لحجم الإصدارات القائمة في 30 يونيو 2020، بلغت قيمة الإصدارات السعودية 233.9 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 36 %. في حين بلغت قيمة إصدارات المؤسسات الكويتية من السندات والصكوك 29.4 مليار دولار أمريكي أو ما يمثل 5 % من إجمالي حجم الإصدارات القائمة.

التوترات الأميركية الصينية تحاصر خيارات مستثمري الأسهم الخليجية قبل العيد

مع تصاعد التوترات الأمريكية الصينية من جديد واستمرار القفزة بأعداد الإصابة بفيروس كورونا بالعالم وتجاوزها 15.8 مليون مصاب من المتوقع أن تسيطر حالة الحذر على مستثمري الأسهم بالأسواق وخصوصاً بالخليج ومن ثم تزايد التوجهات البيعية للاحتفاظ بالسيولة قبل إجازة عيد الأضحى والتي ستبدأ نهاية الأسبوع الجاري.

وقادت تلك التوترات الأسواق العالمية في نهاية تعاملات أمس الجمعة، مما دفع الذهب لتحقيق أعلى تسوية في تاريخه.

ولم يكن الانخفاض بعيداً عن بورصات الخليج والتي أنهت تعاملات الاسبوع الماضي على تراجع طفيف. ووسط التفاوت الذي تمر به الأسهم المدرجة بأسواق المال بالمنطقة أكد محللون لـ«مباشر» أن ما يحدث ناتج من التأثر بتزايد اهتمام المتعاملين بتلك الأسواق بموسم النتائج الفصلية بالإضافة إلى متابعة تطورات المصابين بالفيروس تزامناً مع عودة الأنشطة الاقتصادية.

وأشاروا إلى أن أسواق المنطقة ما زالت تحمل فرصاً «ذهبية» للمستثمرين على المدى طويل الأجل إلا أنها ستشهد بعض الضغوط في آخر أسبوع قبل إجازة العيد التي قد تمتد في بعض دول المنطقة إلى أسبوع كامل.

حذر وترقب

وقال محمد عبدالهادي المدير العام لدى شركة وثيقة لتداول الأوراق المالية إن كافة المستثمرين ببورصات الخليج يسيطر عليهم الحذر والترقب حالياً وذلك لانتظار الإعلان عن نتائج أعمال الشركات بالربع الثاني الذي سيكشف أكثر مدى حجم التأثر بأزمة كورونا، مشيراً إلى أن المشتري بالأسهم سيتجه إلى التمهل قليلاً لما بعد إجازة العيد للتأكد من اتجاهات بورصات المنطقة التي من المرجح أن يسطير عليها الاتجاه العرضي المائل للنزول.

وأشار إلى أن من أهم العوامل التي أثرت بالسوق السعودي خلال تعاملات الأسبوع الماضي نتائج أعمال الشركات خلال الربع الثاني حيث أظهرت نتائج أعمال جيدة لبعض الشركات مثل موبايلي والبحري واستقرار أسعار النفط، إضافة إلى الاطمئنان على الحالة الصحية للعاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز التي أكدت تقارير صحفية من وكالات معتمدة أنها مستقرة.

خداع الصغار

وقال الدكتور محمد راشد أستاذ الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف إنه من المتوقع أن تأخذ مؤشرات الأسهم الخليجية في أغلب الأحوال اتجاهاً عرضياً قبل عطلة العيد مع بعض الصعود الأسبوع الحالي.

وأوضح أن الصعود المرتقب في مطلع الأسبوع سيأتي نظراً لأن المستثمرين في الذهب سيتجه بعضهم للبيع لجني الأرباح بعد بلوغ الذهب مستويات قياسية وبالتالي سيتجه بعض هؤلاء للاستثمار والمضاربة على الأسهم من خلال عمليات شراء انتقائية تصعد ببعض الأسهم وبالمؤشرات الرئيسية للبورصات الخليجية وذلك لحين استيضاح الرؤية بالنسبة للذهب واستمرار صعوده من عدمه.

أكبر الأسواق

وبالنسبة للسوق السعودي «أكبر أسواق المنطقة من حيث القيمة السوقية»، فأوضح شريف حسين خبير أسواق مال وعضو الجمعية المصرية للمحللين الفنيين: إن المؤشر العام- تاسى لا يزال يتحرك داخل نطاق عرضي مائل للصعود بين مستويات 7200 و 7450 نقطة على المدى القصير بعد انطلاقه صعوداً من مستويات 5950 نقطة وذلك بعد بداية التعافي من جائحة كورونا والركود الذي تسببت به وتأثير هبوط البترول خلال شهر أبريل الماضي وذلك بالتزامن مع رفع الإجراءات الاحترازية المطبقة داخل المملكة.

وأشار إلى أن الصعود لا يزال حذراً خاصة مع قرب موسم الحج والإجازات والتي تبدأ يوم الثلاثاء الموافق 28 يوليو وتنتهي في الخامس من أغسطس، أما على المدى المتوسط فلا يزال المؤشر داخل حركة تصحيحية صاعدة بعد هبوطه من قرب مستويات 8500 نقطة.

الذهب يعانق التاريخ مجدداً.. كيف يجتمع كل شيء لدعم المعدن؟

تجاوز سعر الذهب حاجز 1900 دولار للأوقية لأول مرة منذ 2011، ليتمكن من تحقيق أعلى تسوية في تاريخه بنهاية جلسة الجمعة الماضية.

وتكاتف مؤخراً عدد من العوامل معاً لدعم سعر المعدن النفيس الذي بات قاب قوسين أو أدنى من تسجيل أعلى مستوى في تاريخه كونه الملاذ الآمن في أوقات التوترات والاضطرابات.

وكان الذهب سجل مستوى قياسي مرتفع عند 1910.73 دولار للأوقية يوم 5 سبتمبر عام 2011، لكنه تجاوز يوم 24 يوليو عام 2020 حاجز 1900 دولار للأوقية لأول مرة منذ عام 2011 قبل أن يسجل تسوية قياسية لنفس الجلسة.

وبالإضافة إلى أزمة كورونا وتداعياتها، فإن هناك أمور أخرى تدفع المستثمرين نحو المعدن الأصفر باعتباره حصن الأمان، وعلى رأسها تفاقم العلاقات بين أكبر اقتصادين حول العالم نحو الأسوأ.

وشهدت العلاقات الأمريكية الصينية منحنى جديداً، عندما قررت بكين اتخاذ تدابير انتقامية رداً على طلب واشنطن بإغلاق القنصلية الصينية في مدينة هيوستن الأمريكية، حيث أعلنت الصين الأمر نفسه لكن في مدينة تشنغدو الصينية.

ولم يكن هذا الصراع الأول من نوعه الذي يثير القلق بين صفوف المستثمرين ويدفعهم لتفضيل الأصول الآمنة، حيث ينخرط كلا البلدين في مشاحنات تجارية وأخرى سياسية حول تقييد الحريات في مدينة هونج كونج وثالثة تتعلق بالتسبب في تفشي فيروس «كوفيد-19» عالمياً.

وأضفى تصاعد هذه الصدامات بين أكبر اقتصادين حول العالم مزيداً من الوقود في الطلب على الملاذ الآمن الأمر الذي يعزز جاذبية المعدن، ليكون عند مستوى مرتفع جديد في غضون تسعة أعوام.

وعلاوة على ذلك، يوجد المزيد من العوامل الدافعة لسعر الذهب مثل ضعف العملة الأمريكية والتي تتداول قرب أدنى مستوياته في 22 شهراً، فضلاً عن تدابير التحفيز عالمياً.

واستفاد الذهب من الأداء الضعيف للدولار، حيث يقف مؤشر الدولار الرئيسي والذي يتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية عند أدنى مستوياته منذ أواخر سبتمبر عام 2018.

ومع حقيقة أن المعدن الأصفر يعتبر بمثابة أداة تحوط ضد التضخم وانخفاض قيمة العملة، فإن المستثمرين يلجأون إليه في ظل حزم التحفيز وضخ السيولة الهائل من جانب البنوك المركزية والحكومات حول العالم، وهو ما يفسر سر مكاسب الذهب رغم صعود أسواق الأصول الخطرة.

ويعتقد مجلس الذهب العالمي أن استخدام المستثمرين للذهب كاستراتيجية تحوط في المحفظة الاستثمارية عزز أدائه خلال النصف الأول من العام الجاري، ومن المرجح أن يدعم التدافع نحو الملاذ الآمن في بقية العام الجاري.

وبحسب التقرير الأسبوعي لـ«بنك أوف أمريكا»، فإن صناديق الاستثمار المتداولة للذهب شهدت تدفقات استثمارية داخلة بقيمة 3.8 مليار دولار في الأسبوع حتى 22 يوليو الجاري، لتكون ثاني أكبر زيادة أسبوعية على الإطلاق.

وكل ما سبق يؤكد الحقيقة الثابتة تاريخياً والمتمثلة في أن الذهب يعتبر بمثابة مخزن جيد للقيمة، بالنظر إلى التجربة خلال الأزمة المالية العالمية قبل عقد مضى. وفي العام الجاري حتى الآن، بلغت مكاسب الذهب نحو 25 بالمائة أو ما يعادل 381 دولاراً، مع حقيقة أن سعر المعدن النفيس كان يبلغ 1523 دولاراً للأوقية في نهاية عام 2019.

وشهد الذهب مكاسب للمرة السابعة على التوالي في الأسبوع المنتهي يوم 24 يوليو الجاري، وهي أطول موجة مكاسب أسبوعية منذ عام 2011.

وفي واقع الأمر، تفصلنا بضعة دولارات عن تحقيق تكهنات بنك «سيتي جروب» بأن الذهب سيسجل مستوى قياسي مرتفع جديد في غضون 6 إلى 9 أشهر قادمة. ويرى «سيتي جروب» أن الذهب سيتجاوز 2000 دولار للأوقية في غضون 3 إلى 5 أشهر، قائلاً: «إنها مسألة وقت فحسب».

وفي الوقت نفسه، رفع بنك «جولدمان ساكس» احتمالات صعود الذهب إلى مستوى 2000 دولار للأوقية في غضون عام.

وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يصل سعر الذهب لـ5000 دولار للأوقية في غضون 3 إلى 5 سنوات القادمة على خلفية المخاوف التضخمية جراء طباعة البنوك المركزية للأموال، وفقاً لما قاله مدير صندوق للتحوط «دييجو باريلا».

ومن المرجح أن يستمر صعود الذهب حتى عام 2021 وسط تزايد المخاطر الجيوسياسية في ظل بيئة من معدلات الفائدة المنخفضة لفترة أطول، كما يوضح المحلل في بلومبرج إنتليجنس «إيلي أونج».

وفي نفس السياق، رفعت مجموعة «يو.بي.إس» توقعاتها على المدى القريب لسعر أوقية الذهب عند 2000 دولار بحلول نهاية سبتمبر المقبل.